

القائم بأعمال رئيس جهاز الأمن السياسي:

# أحببنا محاولات اغتيال قيادات في المؤتمر وأنصار الله وشخصيات سياسية

2 - عناصر أخرى كلفت بعمل اغتيالات لشخصيات كبيرة في الدولة سواء من المؤتمر الشعبي العام أو أنصار الله.. وهذه العناصر الإرهابية لديها ارتباط مع تنظيمات إرهابية.

3 - عناصر قامت بأعمال تزوير تصاريح حمل سلاح صادرة من الأمن السياسي.

4 - هناك عدد من الأجناب متورطون بأعمال معادية ومخالفة للقانون يصل عددهم «10-17» من جنسيات مختلفة، وقد تم تجهيز وثائق الترحيل الخاصة بهم ولم يتم ترحيلهم إلى الآن نتيجة لإغلاق مطار صنعاء الدولي من قبل العدوان.

5- سجناء الرأي الموجودون في سجن الجهاز والبالغ عددهم «8» أشخاص هم صحفيون تم ضبطهم في أحد الفنادق في العاصمة، كان يتواجد كل ثلاثة أشخاص في غرفة وشخصان في غرفة تم ضبطهم مع أجهزة الكمبيوتر الخاصة بهم «كمبيوترات محمولة لابتوب» وهم عاملون تواصل مباشر مع العدوان والتنسيق بعمل مقالات عدائية تمس أمن واستقرار البلد وعملهم منظم، والعمل المنظم شيء مختلف عن سجناء الرأي.

مشيرين إلى أن جهاز الأمن السياسي يقوم بصورة دائمة بدراسة أوضاع السجناء ويقر من خلال ذلك الإفراج عن يستحق الإفراج عنه نظراً لسلوكه الجيد داخل السجن، وقد تم الإفراج عن مجموعة، وجر الآن دراسة ومناقشة الإفراج عن مجموعة جديدة وكل ذلك يتم مع مراعاة قوانين البلاد النافذة.

لأفنين إلى أن أوضاع السجناء بصورة عامة تسير بشكل طبيعي وبحالة ممتازة حيث يتم تحديد مواعيد الزيارات الخاصة بهم يومياً ويخصص كل يوم لمجموعة من السجناء يلتقون بأهلهم وأقاربهم.. كما يتم الاهتمام بالجانب الصحي والحرص على سلامتهم وتوفير الكوادر الطبية، وفي حالة الضرورة يتم نقل أي سجين للعلاج بإحدى المستشفيات على نفقة الجهاز وقد تتم معالجة أحد السجناء في إحدى المستشفيات الخاصة وتحمل الجهاز تكاليف علاجه التي بلغت أكثر من خمسة ملايين ريال، إضافة إلى أننا نحرس على توفير الملابس والبذلات الرياضية والبطانيات وكافة المستلزمات اللازمة.



قال اللواء، الدكتور عبدالقادر الشامي -القائم بأعمال رئيس جهاز الأمن السياسي- إن بلادنا تواجه عدواناً غاشماً ومؤامرات عدائية كبيرة، وبفضل جهود رجال الأمن التي بذلت تم ضبط مجموعة من الخلايا الإرهابية المنظمة والتي كانت تسعى إلى القيام بأعمال إجرامية خبيثة في البلاد ومحاولات لاغتيال شخصيات اعتبارية وسياسية كبيرة ومؤكداً أنه لولا جهود رجال الأمن لما تم احباط كل تلك المؤامرات التي تعكس مدى التآمر والعداء للبلد.

## بلادنا تواجه تآمراً وعدواناً إرهابياً حاقداً وخبيثاً

### أفرجنا عن من لم يثبت تورطهم بأعمال عدائية ضد الوطن

### تريثنا في الإفراج عن بعض السجناء لنبادلهم بالأسرى لدى تحالف العدوان

### لجان من الأمن السياسي والقومي ومكافحة الإرهاب تحقق في كل السجون ليتسنى لنا الإفراج عن الأبرياء

قيادات أمنية:

### 640 سجيناً في جهاز الأمن السياسي

يصنف السجناء إلى «إرهابيين.. عناصر اغتيالات.. مزورين.. أجانب.. سجناء رأي»

### قدم الإرهابيون رسداً دقيقاً لمنزل الزعيم وكبار القادة العسكريين والأمنيين

قراية 17 أجنبياً من مختلف الجنسيات معتقلون لتورطهم بأعمال معادية

### سجناء الرأي «8» ضُبطوا في أحد فنادق العاصمة يعملون بشكل منظم مع العدو

منزل الرئيس السابق الزعيم علي عبدالله صالح ومنزل القاضي يحيى ربيد وكبار الشخصيات الوطنية والقادة العسكريين والأمنيين.

1 -عناصر إرهابية عاثت في البلاد وقدمت خدمات للعدوان والبعض منهم لم يترك مكاناً أو موقفاً لقيادة الدولة إلا وقام بتحديد ورصده ووضع احداثيات ليتم استهدافه منها

وفيما يتعلق بموضوع السجناء المتواجدين في سجن جهاز الأمن السياسي فقد أوضح أنه عقب استهداف العدوان السعودي مقر جهاز الأمن القومي تم استيعاب سجنائه البالغ عددهم ما يقارب 160 سجيناً وتوفير كافة متطلباتهم، مؤكداً حرص قيادة جهاز الأمن السياسي على توفير كافة احتياجات جميع السجناء الموجودين بسجن الجهاز من الغذاء والدواء، والملابس وتوفير جميع متطلباتهم، بما في ذلك وجود الكوادر الطبية.

مؤكداً أنه تم إجراء التحقيقات اللازمة مع عدد من السجناء وعلى ضوء نتائج التحقيقات التي تمت تم تصنيف السجناء بموجب ذلك وتم الإفراج عن عدد منهم الذين لم تثبت ادانتهم بأعمال عدائية، مشيراً إلى أنه وأثناء وصول كشف من الوفد الوطني خلال مشاورات الكويت بأسماء الأسرى رأينا أن يتم التريث في عملية الإفراج لاحتمال وجود أسماء ضمن كشوفات الأسرى المطلوبين لكي يتم تبادلهم مع الأسرى الموجودين من قبل تحالف العدوان.

وقال الشامي: لقد تم تشكيل فريق تحقيق من كوادر الأمن السياسي والأمن القومي ووزارة الداخلية ومكافحة الإرهاب، والعمل جار ليلاً ونهاراً في كافة السجون الاحتياطية والسجون الأخرى بهدف استكمال التحقيق مع كافة السجناء وتصنيفهم والنظر فيما يتم الإفراج عنهم، وأن الأمور تسير في الاتجاه الصحيح.. جاء ذلك ضمن تقرير أولي عن أوضاع السجون في العاصمة وصنعاء قدمته لجنة برلمانية برئاسة عبدالرحمن الأوكوع إلى مجلس النواب الأسبوع الماضي.

إلى ذلك أوضح عدد من قيادة الجهاز أن قضايا السجناء الموجودين في جهاز الأمن السياسي والذين يصل عددهم إلى 640 سجيناً تحظى بالاهتمام، وقد تم تصنيفهم إلى خمسة مجموعات وهي كالتالي:

في ندوة عقدها معهد الشرق الأوسط بواشنطن

## أبولحوم يطالب بضم روسيا والصين وفرنسا للرباعية

### يجب إجراء محادثات مباشرة مع المؤتمر

### إعداد خطة أمنية للعاصمة بإشراف أممي وتشكيل حكومة انتقالية لتحقيق المصالحة والتحضير للانتخابات

### المبعوث الدولي تعمّد تجاهل الكارثة الإنسانية التي تهدد اليمنيين وانحاز للعدوان

فرض وقف للضربات الجوية وإعداد خطة أمنية للعاصمة صنعاء في ظرف لا يتجاوز ثلاثين يوماً بإشراف من المبعوث الخاص للأمم المتحدة، على أن يتم تشكيل حكومة انتقالية في وقت لاحق تركز على المصالحة وتحقيق الاستقرار في البلاد والتحضير للانتخابات



طالب رئيس حزب العدالة والبناء محمد أبو لحوم بضم روسيا والصين وفرنسا إلى الرباعية الدولية بشأن اليمن وبضرورة إحلال السلام ووقف الحرب في البلاد، وتجنب اليمن الوقوع في كارثة إنسانية إذا ما استمرت الحرب.

جاء ذلك في مداخلة التي قدمها إلى أعمال ندوة معهد الشرق

الأوسط بواشنطن بحضور المبعوث الأممي اسماعيل ولد الشيخ أحمد.. وقال أبو لحوم في الحلقة النقاشية: انه قد حان الوقت لأن يعمل الجميع معاً لضمان أن اليمن يمكن أن يكون مصدراً للأمن والاستقرار باعتبار ان ذلك هو الخيار الوحيد.. محذراً من أن زيادة تمديد الجماعات المتشددة كداعش والقاعدة يأتي كنتيجة لاستمرار القتال وغياب الدولة وخلق ملاذات آمنة لهذه الجماعات للتنحرف بحرية.

وأكد أبو لحوم ضمن أبرز الأفكار التي طرحها على أهمية إجراء محادثات مباشرة وبناءً مع كل الجماعات المتصارعة بما في ذلك المؤتمر الشعبي العام بقيادة علي عبدالله صالح، وقال: ان على الجميع قبول الوضع لكي يتحقق تقدم إيجابي وبناءً في هذا الشأن يؤدي إلى وقف نزيف الدم اليمني وانهاء العدوان ورفع الحصار. واقترح رئيس حزب العدالة والبناء في مداخلة

لم يحدد القرار مهامه

## استياء شعبي إزاء تشكيل المجلس الاقتصادي الأعلى من نفس القيادات العاجزة



وفيما توقع الخبراء فشل المجلس الاقتصادي في مهامه التي لم يوضحها القرار، فإنهم دعوا إلى تشكيله من شخصيات اقتصادية مشهود لها بالكفاءة والنزاهة وليس من شخصيات سياسية كي لا تعمل وفق أجندة ومصحة حزبية، وكي تعمل في أجواء صحية ما يساهم في خدمة الوطن والمواطن وحل المعضلة الاقتصادية المتفاقمة. وتساءل المختصون حول الدور المنوط بالمجلس وكيف سيحقق أهدافه في ظل النقص الحاد في موارد الدولة وأزمة رواتب الموظفين الذين لم يتسلموا رواتبهم منذ سبعة أشهر وأزمة السيولة النقدية وتوقف تصدير النفط والغاز والاستثمارات، مشيرين إلى أن مصير المجلس سيكون مشابهاً لمصير العديد من المجالس والهيئات التي شكلت مثل "اللجنة الاقتصادية العليا" و"اللجنة العليا لدعم البنك المركزي".

وشدد الخبراء على أن حل الأزمة الاقتصادية التي تفاقمت جراء العدوان والحصار البري والبحري والجوي تعتمد على وقف العبث بالمال العام والوظيفة العامة، ومكافحة الفساد من خلال تطبيق مبدأ الثواب والعقاب وتفعيل عمل الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة والهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد ونيابة الأموال العامة وتعزيز دور مجلسي النواب والشورى في حماية المال العام. وتساءل الخبراء والمختصون عن مصير مليارات الريالات التي تم تحصيلها كضرائب وجمارك ورسوم وخدمات، في الوقت الذي لم تصرف فيه الحكومة رواتب الموظفين ولم تنفذ أي مشروع ولم تجر صيانة لأي طريق أو جسر أو منشأة تضررت من الحرب.

صنعاء- "الميثاق"

قبول القرار الجمهوري رقم 22 لسنة 2017م،

إعادة تشكيل المجلس الاقتصادي الأعلى، باستياء وخاصة في أوساط المختصين والمهتمين بالشأن الاقتصادي، كونه يضم رئيس حكومة الإنقاذ الوطني ووزراء المجموعة الاقتصادية أنفسهم الذين فشلوا فشلاً ذريعاً في معالجة المشاكل والتحديات الاقتصادية وأبرزها أزمة رواتب موظفي الدولة.

وضم المجلس الاقتصادي الأعلى الذي يتزعمه الدكتور عبدالعزيز بن حبتور، نائب رئيس الوزراء لشؤون الشؤون الاقتصادية وعضوية كل من نائب رئيس الوزراء لشؤون الدفاع والأمن ووزراء التخطيط والتعاون الدولي والمالية والنقل والنفط والشؤون القانونية والصناعة والتجارة والاتصالات وتقنية المعلومات ومحافظ البنك المركزي ورئيس اللجنة الاقتصادية الاستشارية للمجلس السياسي الأعلى وأمين عام مجلس الوزراء.

واستغرب خبراء ومختصون ضم المجلس في عضويته نائب رئيس الوزراء لشؤون الدفاع والأمن وهو الذي لا علاقة له لا من قريب ولا من بعيد بالجانب الاقتصادي! كما استغربوا ضم منصب محافظ البنك المركزي.

وأكد الخبراء عدم وجود شفافية أو وضوح فيما يتعلق بمنصب محافظ البنك المركزي، حيث لم يتم الإعلان رسمياً عن استمرار المحافظ محمد عوض بن همام في منصبه أو تعيين خلف له، وهو ما يلقي بتساؤلات عن مدير البنك المركزي ومن يصدر البيانات باسمه ومن يصدر أذن الخزنة.